فوق الطاولة

اخرجوا من «القن»!

علي هاشم

من لم يكن على دراية– طوعاً أو قهراً– فقد بات اليوم، وما قاله رئيس اتحاد المصدرين، لن يعود للحكومة بعده أن تقترف ما كان لسابقاتها أن يفعلنه.

في مقال له الأسبوع الماضي، فكك الرجل مغزى المضغوطات المهدئة التي داوم التجار على وصفها لاقتصادنا الوطني وما نجم عنها من تضخم هائل في مستورداته، ووضع إصبعه في عين (جنون) بقاء حبل استهلاك السلع المتدفقة عبر الحدود –تهريبا واستيرادا– على غاربه، وفقأ (دملة) حكومات ناورت في وصف ذاتها كـ (حكومات حرب)!، إلا أن أكثر توصيفاته جزالة تجلى في وصم دعاة الاستيراد عبر (التمويل الذاتي) بـ(الكذب) دون مواربة، مفندا دأبهم على التسبيح باسم أساطير (مصلحة المواطن) لـ(لي عنق) وعينا بما يتربص اقتصاد هؤلاء المواطنين من مخاطر جسيمة جراء استيرادهم الشره.

كان الرجل عادلا في وصف (كهنة السوق) ممن تغلغلوا في القمصان الداخلية للحكومة وحاكوا قطنها (بأناملهم)، قبل أن يحشروا فريقها الاقتصادي في (قن ماسي) جاعلين منه دجاجتهم التي تبيض ذهبا، ومن هناك، خاضوا حربهم باسم (الاقتصاد الوطني)، عليه!.

في مؤتمراتهم و(أربعائياتهم الاقتصادية)، داوم هؤلاء على ترتيل دواوين (يجب ونطالب) بكل ما يعمق الهوة السحيقة بين دفتي ميزاننا التجاري، ولا زالت صور كل منهم معلقة في ذواكرنا حين أرعدوا رفضا لـ(لائحة المستوردات السوداء) التي (فكر) وزير الاقتصاد الأسبق بإطلاقها، فماتت صناعات وطنية بكاملها على طاولة الإنعاش.

أفرطوا في فضح (شركاهم) في الجمارك لدى اقترافها جرم ضبط المنافذ الحدودية، وتربصوا– للمفارقة– بعناصر السلك على الطرقات العامة ومنعوهم من ممارسة عملهم بذرائع (حماية كرامة رجالات الاقتصاد الوطني)، وساعة حاول رجال الرقابة الجمركية نقل نشاطهم إلى رفوف المتاجر التي تعج بالمهربات، امتشق تجارنا سيف (سوق النقد الأسود) مستسهلين دق عنق الاقتصاد الوطني أمام تقلص (بعض) من أرباحهم وهيمنتهم؟!، وفي مرحلة لاحقة، أفسحوا رزمة من (أربعائياتهم) تلك لضمان تدفق المهربات من حرم الموانئ إلى الأسواق!.

رفضوا الأسعار التأشيرية وشنوا هجوما ضاريا على قانون حماية المستهلك، وكافحوا التسعير الإداري ومارسوا (كاميكازية) التضحية برصانتهم المصطنعة –عدة شغلهم– لدى افتضاحهم شركاء لهم في الرقابة التموينية بوصفهم (جماعة الـ١٠ آلاف ليرة)؟!...

حسنا أن ألقى رئيس الاتحاد قنبلته مع انطلاقة حكومة جديدة (لا تتحمل وزر أخرى) ولديها كل الفرصة للتحرر من غواية التجار، كلام الرجل بمثابة (نقطة في آخر السطر)، وعلى من يعنيه الأمر أن يبدأ الكتابة من التالي.

الوعود تتكرر تباعاً... وأزمة البنزين تشتعل مع الجو

على ذمة «التموين»: قريباً ستنتهي.. و٣١ مخالفة اتجار مواد مدعومة معظمها محروقات

عبد الهادي شباط

الطحان: نتابع عمل الكازيات يومياً

بعد أن تهرب المعنيون في تموين دمشق من الإجابة عن تساؤلاتنا حول مظاهر الازدحام والطوابير أمام محطات الوقود للطلب على مادة البنزين وعدم تزودينا بأي بيانات أو مؤشرات حول وجود أي انخفاض أو نقص في الكميات المخصصة لمدينة دمشق مؤخراً.

علمت «الوطن» من مصدر مسؤول في المديرية أن مظاهر الازدحام أمام محطات الوقود للطلب على مادة البنزين شبه انتهت وستشهد تراجعاً ملحوظاً بدءاً من اليوم بسبب عودة طلبات مادة البنزين اليومية إلى مسارها الاعتيادي بعد أن سجلت هذه الطلبات انخفاضاً نسبياً بسبب استهلاك وتنفيذ معظم الطلبات المخصصة للشهر الماضي قبل نهايته وتزامن ذلك مع عطلة نهاية الأسبوع (الجمعة والسبت) ما أدى إلى انخفاض في توافر المادة لدى بعض محطات الوقود وخاصة المحطات الخاصة وحدوث مظاهر ازدحام واصطفاف السيارات ضمن طوابير للطلب على المادة.

وعن حجم الطلبات اليومية التي تصل إلى مدينة دمشق أوضح أنها تتراوح بين ٤٥-٥٠ طلباً يومياً تلبي جميع احتياجات المدينة بينما تراجعت هذه الطلبات مع نهاية الأسبوع الماضي لأكثر من ١٠ طلبات يومياً بينما تمت العودة إلى الوضع الطبيعي مع بداية الأسبوع الحالي حيث تم تأمين وتنفيذ ٤٦ طلباً في الأمس وهو ضمن المعدل الطبيعي ولم يعد هناك أي نقص في توافر المادة إلا أن مظاهر الازدحام عادة ما تأخذ بعض الوقت لتتراجع بسبب الحالة النفسية عند العديد من أصحاب المركبات لجهة زيادة طلبهم على المادة بمجرد شعورهم بحدوث أي حالة ازدحام حيث يسعى الكثير إلى تعبئة خزانات سيارتهم وحتى لو كانت شبه ممتلئة إضافة إلى مبادرة بعض أصحاب السيارات قليلي الحركة والتنقل بسياراتهم لملء خزانات الوقود في مركباتهم من مادة البنزين تحسباً من حدوث انقطاع في المادة أو غيره.

مشيراً إلى أن كل هذه السلوكيات غير مسوغة وهي عادة ما تزيد من حالة الازدحام والإرباك أمام محطات الوقود.

كما أشار المصدر إلى أن من الأسباب المستمرة في زيادة الطلب على مادة البنزين في دمشق هو توجه الكثير من أصحاب المركبات في ريف دمشق إلى تعبئة مركباتهم بالمادة من محطات دمشق إما لانخفاض عدد المحطات في الريف وخاصة مدينة جرمانا التي تشهد اكتظاظاً سكانياً كبيراً وتفتقر إلى محطات الوقود حيث يعتمد معظم سكانها بشكل واسع على تأمين مادة البنزين من محطات دمشق إضافة إلى حركة العاملين والموظفين وغيرهم من تجار وصناعيين الذين يزورون دمشق حيث يبادرون أيضاً إلى تعبئة سياراتهم من محطات دمشق.

وبالانتقال إلى مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية محمد باسل الطحان للسؤال عن وجود حالات تقصير في متابعة وضبط عمليات الإشراف على عمليات التوزيع لمادة البنزين أو حالات احتكار وتهريب للمادة وهو ما أشارت إليه شركة توزيع المحروقات في تصريح سابق لـ«الوطن» بيّن الطحان أن هناك متابعة يومية ومستمرة لعمليات توزيع مادة البنزين وخاصة متابعة حالات التلاعب بالعداد ونقص الكيل أو حجب المادة عن التداول أو البيع بسعر زائد أو التصرف بالاحتياطي المقرر لكل محطة وفي هذا السياق تم ضبط نحو ٣١ مخالفة خلال الأسبوع الماضي للاتجار بمواد مدعومة من الدولة معظمها للاتجار بالمحروقات، إضافة إلى رصد الكميات في خزانات المحطات التي يشتبه في قيامها بأي حالة تلاعب إضافة إلى معايرة عمليات التوزيع للمحطة من خلال كمية التوزيع التي تستطيع القيام بها خلال فترة زمنية محددة لمطابقتها مع ساعات التوزيع التي نفذتها المحطة.

كما نوه بوجود مندوب دائم لحماية المستهلك ضمن اللجان الخاصة بالإشراف على عمل المحطات والقيام بتسيير دورية خاصة في حال تلقي أي شكوى على أي محطة.

ومع أنه في ريف دمشق لا أحد يستطيع أن ينكر حالة الازدحام أمام (الكازيات) إلا أن حماية المستهلك في المحافظة أكدت لنا أن المادة متوفرة في المحطات ولا مظاهر للازدحام وأن عمليات توزيع المادة تجري بشكلها الطبيعي واليومي، وعناصر التموين يتابعون الإشراف على عمليات التوزيع وضبط وتسجيل أي مخالفة أو حالة تلاعب تحصل في محطات ريف دمشق.

وزير النفط يوجه مؤسسته السابقة بضبط عمليات التوزيع والتشديد على محطات الوقود

علي محمود سليمان

أكدّ وزير النفط والثروة المعدنية علي غانم ضرورة جاهزية مصفاة حمص لاستقبال النفط الخام والتشغيل لتأمين احتياجات السوق المحلية من المنتجات النفطية الأساسية (بنزين – مازوت – غاز منزلي – كيروسين طيران– وغيرها).

وخلال جولة تفقدية لوزير النفط في مصفاة حمص يوم أمس شدد على إقلاع قسم التحسين لوحدات إنتاج البنزين بالكفاءة المطلوبة بعد أن تم تركيب /وسيط/ جديد فيه، بجهود المهندسين والفنيين والخبرات الوطنية.

وخلال الجولة قدم مدير عام مصفاة حمص شرحاً وافياً عن الإجراءات والأعمال التي قام بها الفنيون ضمن العمرة السنوية المخططة للمصفاة وأعمال الصيانة الحالية لوحدات إنتاج البنزين والتي دامت طوال شهر حزيران الفائت، وناقش المجتمعون العمل على تبادل الخبرات الفنية والإدارية في قطاع التكرير (مؤسسة – حمص – بانياس) وذلك بشكل تكاملي وإمكانية الاستفادة من القطاع الخاص، وإعداد واستكمال الدراسات الفنية والمالية وبشكل مستفيض للمشاريع في قطاع التكرير وذلك حسب الأولويات والحاجة خاصة في هذه الظروف الصعبة، وتكثيف الاجتماعات الدورية مع جميع مفاصل العمل للوصول إلى رؤية فنية وإدارية شاملة لقطاع التكرير.

كذلك وجه وزير النفط على أن تقوم شركة محروقات بوضع الآليات والإجراءات لضبط عمليات التوزيع وذلك بالتعاون مع لجان محروقات في المحافظات مع تشديد الرقابة على محطات الوقود، والمضي قدماً بالضبط الذكي لعمليات توزيع مواد المشتقات النفطية والذي بدأ على الآليات الحكومية ثم في محافظة السويداء على كل الآليات وسوف يتوسع نحو بقية المحافظات، وحالياً سيتم العمل على استخدام طريقة جديدة للأختام تعتمد على أرقام مرمزة (Code Number-) لكل ختم لا يمكن العبث بها سوف تقوم بضبط كل الأمور السلبية المرافقة لآلية النقل بالصهاريج، وتم الاتفاق على تفعيل العمل الرقابي على عمليات التوزيع بالتعاون مع الجهات المختصة ولجان المحروقات في المحافظات.

وحضر الاجتماع مدير عام المؤسسة العامة للنفط ومدير عام المؤسسة العامة لتكرير النفط وتوزيع المشتقات النفطية ومدير عام الشركة السورية للغاز ومدير المصفاة ومدير محروقات حمص وعدد من المديرين والفنيين في المصفاة.

رئيس الحكومة يعد الصناعيين بحل مشكلة المحروقات خلال ثلاثة أشهر

الوطن

كشف رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس عن تلقي الصناعيين وعداً من رئيس مجلس الوزراء عماد خميس بإيجاد حل لمشكلة المحروقات للمنشآت الصناعية خلال ثلاثة أشهر.. وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح الدبس أن ما تم طرحه في البيان الحكومي يعتبر خطوطاً عريضة لناحية زيادة التنمية والإنتاج والتشاركية مع القطاع الخاص وتشغيل معامل القطاع العام بالتعاون مع القطاع الخاص وهي تندرج ضمن العناوين الرئيسية، ولكن نحن كصناعيين نبحث في التفاصيل الدقيقة للوصول إلى أفضل الحلول، لافتاً إلى أن الصناعيين طرحوا عدة أمور مع رئيس مجلس الوزراء وبحضور الوزراء المعنيين، بالدرجة الأولى فتح ملف تمويل الصناعيين، بحيث يكون القطاع المصرفي العامل في سورية بشقيه العام والخاص متعاوناً مع القطاع الصناعي لمنحه تمويلاً لمستلزمات الإنتاج ولدعم تأهيل المعامل وخاصة تمويل الآلات، في حين ما يقوم به القطاع المصرفي حالياً هو فقط تحصيل ديونه القديمة والمتعثرة ولا يوجد أي خطط للمستقبل ولإعادة الإعمار وإعادة تشغيل القطاع الصناعي.. وأضاف الدبس بأنه تم طرح ملف المحروقات فهي مشكلة رئيسية تفسد عمل الصناعيين، فما يتم تسليمه للصناعيين حالياً بحدود ٣٠٪ كحد أقصى ومع عدم وجود كهرباء كافية فإن زيادة كميات المحروقات أمر أساسي ورئيسي لقطاع الصناعة لزيادة الإنتاج وقد تلقينا وعداً من رئيس الحكومة بإيجاد حل لمشكلة المحروقات خلال ثلاثة أشهر.

والمطلب الثالث يتعلق بملف المناطق التي تحررت على يد أبطال الجيش العربي السوري فهي بحاجة لتمويل الحكومة ليتمكن الصناعيون من إعادة تأهيل وتشغيل معاملهم في تلك المناطق، وبالذات مناطق فضلون ٢ وعدرا البلد وتل كردي والزبلطاني وفضلون ١ فهذه المناطق أصبحت آمنة ولكنها بحاجة لتغذيتها بالكهرباء وخطوط الهاتف والمياه ووضع مخافر للشرطة ليعود الصناعيون إلى العمل بها، وأشار رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها إلى أن حل مشكلة التراخيص الإدارية تم بشكل ناجح وفعال وتشكر الحكومة على هذا الحل، فالمنشآت الصناعية التي من عشرات السنين لم تحصل على تراخيص إدارية تم منحها التراخيص من دون استثناء مهما كان وضع المنشأة، وهو مطلب حق كنا نطالب به سابقاً، وقد وجدنا مرونة وديناميكية من الحكومة وتم الحل بلجنة وزارية واحدة وكانت بداية إيجابية ويعتبر من أول المكتسبات للصناعيين.

خطاب جديد بمضمون قديم

المالية تجدد مطالباتها «القديمة» حول مواطن الهدر ومكافحة الفساد

محمد راكان مصطفى

**على ما يبدو أن التغير الحكومي لم يطل إلّا تغير الأشخاص على حين بقية السياسات المتبعة من الحكومة السابقة ثابتة على ما كانت عليه في إدارة الجهات العامة، وعلى الرغم من حاجتنا إلى حكومة قادرة على اتخاذ قرارات وإجراءات استثنائية في جميع المجالات تتناسب مع الوضع الاستثنائي الذي يمر به القطر، للوصول بأداء المؤسسات لتكون على قدر المسؤولة الملقاة على عاتقها، تجسيداً لتوجيه الرئيس بشار الأسد في اجتماعه مع الحكومة بعد أداء القسم بأن الآمال الكبيرة التي يعلقها المواطن على الحكومة الجديدة والظروف الصعبة التي يمر بها بلدنا تحمل الفريق الحكومي الجديد مسؤوليات مضاعفة تتطلب جهوداً استثنائية وفي الوقت ذاته تتطلب التعامل مع المواطن بشفافية ووضعه في صورة هذه الجهود ونتائجها حتى لو لم تكن بنفس مستوى آماله.. لنفاجأ بأن فريقنا الحكومي بقي حبيساً للفكر التقليدي باحثاً عن الحلول لدى الإدارات والمؤسسات التي من الطبيعي أن تكون مقيدة بالنظم والقوانين، ما يجعلها غير قادرة على تقديم أي حلول ابتكارية للمشكلات التي تواجه عملها، بدل وضع الحكومة لحلول ومعالجات وقرارات استثنائية وابتكارية.. وزارة المالية استناداً إلى كتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم ١/٩٣٣٢ تاريخ ٢٠١٦/٧/٢٤ المتعلق بترشيد الإنفاق، طالبت الهيئات والمؤسسات التابعة لها موافاتها بمذكرة تفصيلية تتضمن مقترحاتهم حول مواطن الهدر المختلفة، والإجراءات الواجب اتخاذها لترشيد الإنفاق والحد من هدر واستنزاف موارد الخزينة العامة للدولة وخاصة في بنود الإنفاق الجاري والاستهلاكي، كما قامت وزارة المالية بالاستناد إلى كتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم ١/٨٧٣٢ تاريخ ٢٠١٦/٧/١٣ بالمطالبة من الهيئات والمؤسسات التابعة لها بوضع الخطط والإستراتيجيات بما يسهم في تنفيذ خطة عمل الحكومة، ووضع هيكليات وآليات واضحة لتطوير أدائها وتنفيذ المهام الموكلة إليها بعيداً عن الروتين والبيروقراطية، وبما يعزز ثقة المواطن بالأداء الحكومي.. كما طالبت الوزارة بإعداد خطط للتطوير الإداري وتأهيل الموارد البشرية لدى هذه الجهات، واعتماد معايير وأسس موضوعية وشفافة ومدروسة تراعي الكفاءة والنزاهة عند اختيار المرشحين لإشغال المفاصل الإدارية العليا، إضافة لمطالبتهم بإيلاء الأهمية بمكافحة الفساد ومعالجته حالات الترهل الإداري والبيروقراطية واستبعاد كل المسيئين والفاسدين ولاسيما في القطاعات التي لها تماس وعلاقة مباشرة مع المواطنين، واتخاذ ما يلزم لاستثمار العمالة في المنشآت والشركات والمؤسسات المتوقفة عن العمل، وهذا ما نجد مماثلاً في مضمونه للتعميمات الصادرة عن الحكومة السابقة تكرار في الصياغة دون وجود أي مضمون جديد، حيث طالبت وزارة المالية الهيئات والمؤسسات التابعة، بالإشارة إلى كتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم ١/١٤١٠١ تاريخ ٢٠١٥/٨/٢٦، باتخاذ الإجراءات المناسبة لتفعيل وتطوير عمل وزارة المالية والجهات والمؤسسات التابعة لها وتوفير مستلزمات عملها بما يسهم في تطوير كفاءتها الإنتاجية وينعكس إيجاباً على تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر هي منظمة انسانية غير متحيزة و حيادية و مستقلة، متواجدة بشكل مستمر في سورية منذ عام ١٩٦٧ . تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشكل وثيق مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري و تدعمه لتقديم الطعام و مياه الشرب و الرعاية الصحية إضافة الى اشكال أخرى من المساعدات الاغاثية للاشخاص المتضررين من النزاع. تقوم اللجنة الدولية أيضا بزيارة المحتجزين و تساعدهم على التواصل مع عائلاتهم كما تقوم بتقديم هذه الخدمة للعائلات التي فرقها القتال

ICRC

The International Committee of the Red Cross (ICRC) is an impartial, neutral and independent humanitarian organization, which has been permanently present in Syria since 1967. The ICRC works closely and supports the Syrian Arab Red Crescent (SARC) organization to provide food, water, healthcare and other forms of relief assistance to people affected by the fighting. The ICRC also visits people detained and helps them to stay in contact with their families. This service is also provided to families separated as a result of the fighting.

ICRC

يعلن مكتب اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سورية عن حاجته إلى توظيف :

سكرتير/ سكريترة
مقر العمل في حلب

المهام الأساسية :
- تأدية مهام مكتبية متعددة كالطباعة والتصنيف وتوزيع البريد والمطبوعات.
- تحضير المسودات ونماذج المراسلات.
- القدره على التعامل مع المراجعين في مركز إعاده التأهيل البدني.
- مسؤول عن قاعدة البيانات الخاصة بنظام إدارة المرضى.

الشروط المطلوبة:
- شهادة ثانوية أو شهادة خبرة.
- ٢-٣ سنوات خبرة في مجال مشابه.
- معرفة جيدة باللغة الانكليزية.

مكان العمل : حلب
لغة العمل الاساسية: الإنكليزية
آخر تاريخ للتقديم: ٢٠١٦/٨/١٣

يرجى من المهتمين إرسال ملفاتهم باللغة الانكليزية (السيرة الذاتية ورسالة التحفيز وشهادات الخبرة) إلى:
اللجنة الدولية للصليب الاحمر: أبو رمانة، شارع مصر، ساحة الروضة، دمشق
أو مكتب اللجنة الدوليه للصليب الأحمر في حلب: بناء موريس آصلو، مقابل ثانوية جورج سالم، شارع الفيصل

بريد الكتروني: dam_hr_services@icrc.org موضوع الإيميل:
" سكريتر/ سكريترة_حلب"

سيتم الاتصال بالمرشحين المتوافقين مع متطلبات العمل فقط.
تستبعد طلبات التوظيف المقدمة بغير اللغة الإنكليزية أو في حال عدم اكتمالها.

ICRC

ICRC Syria is seeking to recruit a:

Secretary
Based in Aleppo

Main responsibilities:
- Performs various office works such as typing, filing, classifying and distributing mails and photocopies.
- Drafts and types standard correspondences.
- Manages patient flow at the Physical Rehabilitation Center.
- Responsible of the patient management system database.

Minimum Qualifications:
- High school or professional diploma.
- 2 - 3 year work experience in similar function.
- Good knowledge of spoken English.

Working base: Aleppo
Working language: English
Deadline for applying: 13/08/2016

Interested candidates are requested to send their complete files in English (CV, motivation letter and references) to:
International Committee of the Red Cross (ICRC) Abu Romaneh, Masr Street, Rawda Square, Damascus
Or Maurice Aslo Bulding, in front of George Salem school, Faisal Street, Aleppo

Candidates can email their files to : dam_hr_services@icrc.org, **email subject: "Secretary _Aleppo"**

Only short-listed candidates will be contacted.
Incomplete files or applications in a language other than English will be rejected.

دولار السوداء «يتحرك» صعوداً ولكن ببطء

الوطن

شهد سعر صرف الدولار أمام الليرة في تعاملات السوق غير النظامية «السوداء» وتعاملات الأوساط التجارية في الفترة الأخيرة عدة ارتفاعات متتالية ليصل يوم أمس إلى ٥١٧ ليرة سورية، على حين حدد مصرف سورية المركزي سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية بـ٤٨٧,٤٣ ليرة كسعر وسطي للمصارف و٤٨٧,٤٢ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة.

وحدد المصرف في قائمة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عنه اليوم سعر صرف الدولار مقابل الليرة لتسليم الحوالات الشخصية بـ٤٨٥ ليرة سورية.. وبلغ سعر صرف اليورو مقابل الليرة السورية وفقاً للقائمة ٥٤٤,٦٧ ليرة كسعر وسطي للمصارف و٥٤٤,٦٧ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة و٥٤٢,٠٦ ليرة لتسليم الحوالات الشخصية. كما حدد المركزي في وقت سابق اليوم سعر التدخل في سوق القطع الأجنبي وسعر الصرف لتمويل المستوردات عند مستوى ٤٧٠ ليرة سورية للدولار الواحد.

ترافق ذلك مع تعميم مصرف سورية المركزي إلى جميع مكاتب الصرافة العاملة في الجمهورية العربية السورية إشارة إلى عملية التدخل التي يقوم بها مصرف سورية المركزي في سوق القطع الأجنبي عن طريق المصارف ومؤسسات الصرافة العاملة في الجمهورية العربية السورية حفاظاً على استمرار سعر صرف الليرة السورية.

وإلى أحكام البند /٢/ من المادة /١/ من قرار لجنة الإدارة رقم (٥٩٩/ل. ا) تاريخ ٢٠١٦/٤/٨/٢٨ والتي تنص على ما يلي:

تقوم مؤسسة الصرافة في حال الموافقة على طلبها وفق البند /١/ أعلاه وفي حال عدم كفاية رصيد حسابها الجاري بالليرات السورية المفتوح لدى مصرف سورية المركزي بتغذية هذا الحساب بموجب حوالات مصرفية.

يطلب إليكم اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لإتمام عملية فتح الحساب الجاري لدى مصرف سورية بالسرعة القصوى.

علماً أنه في حال عدم الالتزام سيتم رفض الطلبات المقدمة لشراء القطع الأجنبي من مصرف سورية المركزي لأغراض التدخل، وسيتحمل مكتب الصرافة غير الملتزم كل المسؤوليات الناجمة عن ذلك، بما فيها فرض الجزاءات اللازمة بحقه وفقاً لما نصت عليه المادة الرابعة من لائحة الجزاءات الإدارية والإجراءات التصحيحية والعلاجية المقرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٥٧٢٧/م. و) تاريخ ٢٠١٢/٤/٢٦.

من جهته الدكتور الأكاديمي والمصرفي عابد فضلية أعاد أسباب ارتفاع سعر الصرف إلى استغلال تجار السوق السوداء للفراغ الناجم عن تبديل الإدارة في مصرف سورية المركزي، وأنه من الطبيعي أن تحتاج الإدارة الجديدة للمركزي لبعض الوقت لوضع آليات وضوابط جديدة لسعر الصرف، وأعاد فضلية ارتفاع سعر الصرف إلى أسباب أخرى منها ازدياد النشاط التجاري في الأسواق والحاجة إلى الاستيراد بعد فترة الهدوء التجاري التي سادت خلال فترة رمضان المبارك، ما أدى إلى ازدياد في الطلب على القطع نتج عنه زيادة طفيفة على سعر الصرف.